

NDI



المعهد الديمقراطي الوطني

ثلاثة عقود من
العمل من أجل ديمقراطية ناجحة



تطلّعات عالمية

لقرون خلت، برّز القادة الديكتاتوريون والزعماء المستبدّون وملوك العالم ممارستهم للقمع بإصرارهم على أنّ الاستقرار لا يتحقّق إلاّ بيدٍ من حديد. ومنذ مدّة ليست بالبعيدة، تمّ إعداد أسسٍ جديدةٍ لنظام حكم الفرد تقترح أنّ الديمقراطية ليست إلاّ منتوجاً من دول الغرب وأنّ هذا المنتوج لا يتماشى مع قيم سائر التقاليد الأخرى. حتى اليوم، يزعم البعض أنّ الديمقراطية في المجتمعات الفقيرة لا بدّ من أن تكون مسبوقّة بالتنمية، كما لو لم تكن الديمقراطية نفسها مكوّناً أساسياً للازدهار.

ولكن، رغبة الإنسان في الوصول إلى الحرّية عالمية ولا يمكن إشباعها. للمرة الأولى في التاريخ، يعيش ما يزيد عن نصف سكّان العالم خاضعين لحكومات منتخبة. فقد اعتمد النظام الديمقراطي من قبل دولٍ كثيرة، لا سيما اعتباراً من العام ١٩٧٥، وتبيّن أبحاث الرأي العام باستمرار أنّ أكثرية الأشخاص في كلّ منطقة في العالم يؤمنون أنّ الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم.

قدّم المعهد الديمقراطي الوطني الدعم لعملية النهوض بالديمقراطية في كلّ زاوية من زوايا العالم، فعمل على مراقبة الانتخابات، وتدريب القادة السياسيين، ودعم المشاركة المدنية، وتعزيز فرص انخراط المرأة في الحياة السياسية، والمساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية.

تتسم أنظمة ديمقراطية جديدة عدة بهنئاشتها، على اعتبار أنّها قد ورثت مشاكل كبيرة كالديون، والانقسامات، والأمراض، والفساد، والجرائم. فإذا كانت الديمقراطية ستمدّ لها جذوراً، لا بدّ من أن تترافق بسياساتٍ تحسّن من مستوى المعيشة للعديد من الأفراد، وليس أصحاب الامتيازات منهم فقط.

في وجه هذه العقبات، تبقى الجهود الأيلة إلى ترجمة الوعد بالديمقراطية على أرض واقع أفضل بالنسبة إلى معظم الناس مثيرة للإحباط، بطيئة، وصعبة. فما من ضمانة لتحقيق النجاح.

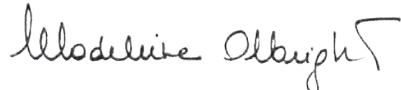
يعمل المعهد الديمقراطي الوطني حالياً على التغلّب على الجيل التالي من الصعوبات التي تقف في وجه الديمقراطية - كالفقر والفساد والمرض - من خلال المساعدة في إقامة روابط أكثر متانةً بين المواطنين، والمؤسسات السياسية، والمسؤولين المنتخبين، ومن خلال تعزيز قدرة الأحزاب السياسية والبرلمانات على معالجة هذه التحديات.

لا يمكن فرض التغيير الديمقراطي بالقوّة، ولا يفترض ذلك. فالهدف من توطيد الديمقراطية يجب أن يقوم على تشجيع القوى الديمقراطية من السكان الأصليين على التحلّي بالثقة والقوة.

فالمعهد عبارة عن شهادة حيّة لفهمنا الخاص للصعوبة والحاجة إلى إنشاء مؤسسة وبناء أساس دائم للديمقراطية من حول العالم. فإنّ أهمية الرسالة حيوية اليوم مثلما كانت عليه عندما افتتح المعهد أبوابه قبل ثلاثين عاماً مضت.



كينيث وولاك
الرئيس



مادلين أولبرايت
رئيسة مجلس الإدارة

المعهد الديمقراطي الوطني، بالأرقام

في فترة ٣٠ عاماً

عمل المعهد الديمقراطي الوطني في

١٣٢ دولة وإقليماً من حول العالم

قدم الدعم لجهود كل من:

١٥٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني

٨٥٠ حزباً ومنظمة سياسية

١٠٠٠٠ مشروع

١٣٠٠ منظمة لشؤون المرأة

تولّى تنظيم ما يزيد عن

١٥٠ بعثة لمراقبة الانتخابات

في ٦٢ دولة

عمل مع أكثر من ٣٠٠ منظمة مدنية وائتلافاً لمراقبة أكثر من

٣٤٠ عملية انتخابية واستفتاء. عملت هذه المجموعات على

تدريب ونشر أكثر من ٣ مليون مراقب للانتخابات

في أكثر من ٨٥ دولة.

تولّى تدريب أكثر من

٥٠٠ ألف مراقب للانتخابات

في ما يزيد عن ٥٠ دولة

ساعد المجموعات الشريكة في تنظيم

حوالي ٣٠٠ مناظرة

في أكثر من ٣٥ دولة

أنشأ جسماً من ٤٥٠٠ خبير ومتطوع

الديمقراطية عملية مستمرة وليست حدثاً لمرة واحدة

د إن نشوء الديمقراطية كشكلٍ من أشكال الحكم المقبولة هو أهمّ تطوّر في القرن العشرين... ولكن من الدروس الأخرى التي يحفل بها هذا القرن هو أنّ الديمقراطية، ليست بأيّ وسيلة من الوسائل عملية تنتقل من انتصارٍ إلى انتصار، ولا هي معفية من توفير الشروط التي تعيقها.

-- برونيسلاو جيريميك، وزير سابق، ل خارجية بولندا ومستشار لحركة التضامن، حزيران/يونيو ٢٠٠٠





في تونس، شباب يدلون بأصواتهم بشأن قضايا برنامج الشباب الوطني

منظمة، ونفذت مئات المشاريع، بما في ذلك بناء العيادات الطبية، والمدارس، والطرق؛ والتدريب على مهارات الوظائف؛ وجنّب الإصابة بالكوليرا؛ والتوعية حيال فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز؛ والإغاثة عند وقوع الكوارث. فعندما ضرب البلاد زلزال بقوة ٧,٠ في العام ٢٠١٠، كانت لجان المبادرات في موقع جيّد لتنظيم جهود الإغاثة: من تقدير الضرر، والمساعدة في إعادة توطين المشرّدين، والعمل مع الهيئات المحلية على توزيع المساعدات. كما أشركت المجموعات سكّان هاييتي من مختلف

عندما خرجت **إندونيسيا** في العام ١٩٩٨ من أكثر من ثلاثة عقود من الديكتاتورية تحت نير «النظام الجديد» لسوهارتو، ناقش البعض أنّ فرصها في بناء ديمقراطية ناجحة تبدو ضئيلة وبعيدة المنال. فباعتبارها دولة منوّعة الإثنيات يزيد عدد سكّانها عن ٢٤٥ مليون شخص يتحدثون بأكثر من ٤٠ لغة ومنتشرين في ١٧٠٠٠ جزيرة، لا تتمتع إندونيسيا بالكثير من الخبرة في مجال الحكم الديمقراطي. وعلى الرغم من هذه العقبات، تعمل الدولة على بناء المؤسسات الديمقراطية الأساسية - من هيئات تشريعية وطنية وإقليمية، ونظام محاكم مستقلّ، وبيروقراطية مدنية، ونظام سياسي متعدّد الأحزاب. وقد كان المعهد الديمقراطي الوطني من المجموعات الدولية الأولى التي قدّمت المساعدة للأحزاب السياسية، والهيئة التشريعية، والمجموعات المدنية حول الإصلاح السياسي في عصر ما بعد سوهارتو. وعند اقتراب موعد الانتخابات الديمقراطية الأولى للبلاد، استعان المعهد بخبراء دوليين للتعليق على مشاريع القوانين الانتخابية ومساعدة القادة المدنيين على بناء جهد شامل لمراقبة أكثر من ٣٠٠ ألف مركز اقتراع. كما قدّم المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً التحاليل بشأن إعداد الدساتير، وعمل مع كتل الأحزاب السياسية من أجل وضع أجنّدت تشريعية، ودعم جهود المجتمع المدني لمراقبة برامج التنمية المحلية وتحليل الميزانيات والنفقات. لا تزال إندونيسيا تمرّ بالمراحل الأولى للتنمية الديمقراطية، وتستمرّ في مكافحة الفساد، والتمييز، وظهور المجموعات المسلّحة والمليشيات. ولكن تتمثّل إحدى إشارات التزامها بالنظام الديمقراطي في تأسيس معهد السلام والديمقراطية في بالي، الذي عمل بالتنسيق مع المعهد الديمقراطي الوطني، على دعم الديمقراطية في مختلف أنحاء آسيا.

في **هاييتي**، حقّق برنامج المنتدى المدني التابع للمعهد الديمقراطي الوطني، والذي ركّز اعتباراً من العام ١٩٩٨ على المبادئ والممارسات الديمقراطية، الكثير على درب تعزيز العلاقات بين الحكومات المحلية والمواطنين. وقد أدّى المنتدى المدني إلى إنشاء شبكة من ٢٤٥ لجنة لتطبيق المبادرات في مختلف أنحاء البلاد. مثّلت اللجان أكثر من ألف

الجهود مفاهيم الحكم، والمشاركة السياسية الشعبية. فبالعمل معاً متخطين الانقسامات، غير الظاهرة بشكل واضح على المستوى المحلي، تعمل المجالس على إنشاء نماذج من التنوع والتقبل. وقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الديمقراطيين السوريين منذ العام ٢٠٠٥ وتواصل مع أفراد المعارضة منذ اندلاع الثورة في العام ٢٠١١. في العام ٢٠١٣ وحده، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع أكثر من ألفي ناشط من مئات المجتمعات المحلية على بناء المهارات، وإنشاء البنى اللازمة للتمثيل السياسي الأساسي على المستوى المحلي.

قطاعات المجتمع لوضع خطة إعادة إعمار وعملت مع المسؤولين المنتخبين على المستوى الإقليمي للمساعدة في تنفيذها.

حتى في الحالات الاستثنائية، يناضل الناشطون من أجل تعزيز المهارات والثقافة الديمقراطية. ففي الأجزاء المحررة من سوريا، تشكلت مجموعات مدنية أطلق عليها اسم المجالس المحلية. عملت، مع احتدام الحرب الأهلية، في سبيل معالجة الهموم المجتمعية المباشرة، كحفظ الأمن، والكهرباء، وجمع النفايات. بالإضافة إلى توفير الخدمات اللازمة، تعالج هذه





أعضاء المجالس الإقليمية في أفغانستان يراجعون أحد مشاريع البناء

لا بدّ للديمقراطية أن تبلغ نتائجها المتوخاة

الوطني على جأوز هذه التّحديات التي تقف في وجه الديمقراطية، من خلال تعزيز الشفافية، والمشاركة، والمساءلة. تتيح الشفافية للحكومات أن تعمل بأساليب يفهمها المواطنون. فمن خلال المشاركة، يمكن للمواطنين التأثير على السياسات العامة. وتتيح المساءلة للمواطنين إخضاع الحكومة للمحاسبة على قراراتها. فتولّد هذه المبادئ روابط وطيدهً ومتينّةً في صفوف المواطنين، والمؤسّسات السياسية، والمسؤولين المنتخبين وتتيح للديمقراطية تحقيق الأفضل للمواطنين.

من المعروف أنّ أنظمة ديمقراطيةً عدّة، حديثة وناشئة، ترث من الأنظمة السياسية المغلقة التي سبقتها مشاكل خطيرة، مثل الفساد، والفقر، والأمراض، والانقسامات الإثنية. ويطرح هذا الأمر تحدياتٍ صعبة بالنسبة إلى الحكومات اليانعة التي تحاول الاستجابة للمواطنين الباحثين عن تحسيناتٍ سريعةٍ وملموسة في مجال الرعاية الصحية، والوظائف والخدمات الاجتماعية، وغيرها من التحسينات الملموسة في نوعية الحياة.

تعمل برامج الحكم التابعة للمعهد الديمقراطي

إنّ الأنظمة السياسية التي تفتقر إلى آليات المساءلة غالباً ما تعاني من الفساد أو النزاعات. فيمكن أن يعزى السبب في إزالة الأحراج والتدهور البيئي مثلاً إلى الأنظمة السياسية التي تعتمد فيها المؤسسات الحكومية محفّزات قليلة للاستجابة للمواطنين. حيث تتمتع النخبة السياسية بحرية استغلال الموارد والأراضي والأفراد من دون حاجة للمحاسبة.

في **أفغانستان**، ينتخب أعضاء المجالس الإقليمية. وبلغ عددهم ٤٢٠. ليخدموا في المجالس الأربعة والثلاثين في مختلف أنحاء البلاد. وهم يمثّلون واجهة الحكومة بالنسبة إلى أغلبية المواطنين. بدأ المعهد الديمقراطي الوطني العمل في العام ٢٠٠٦

من أجل مساعدة أعضاء المجالس على التواصل مع الناخبين. والإشراف على مشاريع التنمية - التي تتنوّع بين بناء المدارس. وحفر الآبار. وتوزيع البذور - كما عمل مع الهيئات الحكومية من أجل ضمان الشفافية في كيفية إنفاق الأموال. وقد قام المعهد أيضاً بتدريب النساء اللواتي فزن بمقاعد في المجالس الإقليمية - حوالي ربع المقاعد من كل مجلس. كما ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المجالس على عقد ما يزيد عن ٧٠٠ حوار مع المواطنين والتحقيق في أكثر من ألفي مشروع. فتستّى لأعضاء المجالس أن يحظوا بثقة أكبر ضمن مجتمعاتهم المحلية. في أحد الأمثلة حول توخي الحذر. أفاد أحد أعضاء مجلس إقليم هيرات الذي وبعد أن دقق في مشروع بناء طريق بكلفة مليون دولار. أنّ موارد العمل

... تترجم الحرية بالحصول على مياه نقية، وكهرباء، وإمكانية العيش في منزلٍ لائق، والحصول على وظيفة جيّدة، والقدرة على إرسال الأطفال إلى المدرسة والحصول على الرعاية الصحية للجميع.“

-- رئيس الأساقفة ديسموند توتو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١





تدريب على الاتصال والتواصل في باكستان

٩

في حملاتها. بالإضافة إلى ذلك، توصل ١٦ حزياً إلى توافق بشأن السياسات الصحية ووقعوا على اتفاق عام. وقد مهد هذا الأمر الطريق لسنّ تشريع مستقبلية بشأن الرعاية الصحية كالقانون الذي تم إقراره في العام ٢٠٠٩ وضمن الوصول إلى التأمين الصحي والرعاية الصحية لجميع سكان البيرو.

والمواد المستخدمة دون المعايير المطلوبة. ولا تلبّي خصائص العقد الأصلي. وقد أدى ذلك إلى استبدال المتعاقدين وإلى مزيد من التدقيق. وقد استجاب مجتمع هيرات بحماسة للطريقة التي عمد فيها الممثلون المنتخبون إلى محاربة الفساد وقاموا ببناء طريق عامة آمنة وملائمة. وقد تلقى المعهد تقديراً لجهوده من أجل مدّ الجسور بين المجالس الإقليمية والممثلين الوطنيين المنتخبين، جائزة تقديرية من مجلس الشيوخ التابع للجمعية الوطنية الأفغانية في العام ٢٠١٣.

في البيرو. ولمعالجة الانتقادات الدائمة حيال الرعاية الصحية غير المتساوية وغير الفعالة، أقام المعهد الديمقراطي الوطني الشراكة مع الخبراء الصحيين المحليين والدوليين لحنّ ١٨ حزياً سياسياً على تشارك الدروس المستفادة والخيارات. فدرسوا كيف بمقدور الأعضاء والقادة تحسين البرامج، ونقل هذه المواقف إلى العامة ومراقبة كيفية تنفيذ سياسات الرعاية الصحية.

في أثناء الاستعدادات لانتخابات العام ٢٠٠٦، وللمرة الأولى، أدرجت أربعة أحزاب برامج الصحة



في بيرو، مندوبو الأحزاب ينقلون برامجهم مباشرة إلى الناخبين

العلاقات المتداخلة تغذي التنمية الديمقراطية

د يعتقد الأشخاص أنّ هذه العمليات [الديمقراطية] تتعلّق بحثّ الجميع على الموافقة - ليست كذلك. بل هي تقوم على حتّ الجميع على التصرف باحترام مع بعضهم البعض وإيجاد الوسائل للمخالفة من دون قتل بعضهم البعض.

-- اللورد جون ألدريس، ممثّل عملية السلام في إيرلندا الشمالية، الموقع على اتفاق الجمعة العظيمة ومتحدّث سابق في جمعية إيرلندا الشمالية.



الرئيس نيلسون مانديلا وقادة جنوب أفريقيا يصلون إلى المؤتمر مع رجال السياسة من إيرلندا الشمالية

الفدرالية، وهي عبارة عن مساحة جبلية معزولة تضم ما يزيد عن أربعة ملايين مقيم، تحت سيطرة القوانين الاستعمارية الجذرية التي تمنع ممارسة القوانين الدستورية الأساسية. في العقد الماضي، حوّلت هذه المناطق إلى معبد للميليشيات التي تهدد الجهتين من الحدود بين باكستان وأفغانستان. في وقتٍ يطالب فيه الكثير من السكّان بالتغيير. منذ العام ٢٠٠٨، يسّر المعهد الديمقراطي الوطني جهود ائتلاف من القادة القبليين، والناشطين في المجتمع المدني، والمجموعات النسائية والقادة من مختلف الأحزاب السياسية الكبرى للمدافعة عن تعديلات القوانين التي ترعى هذه المناطق. في العام ٢٠١١، أدت تلك الجهود إلى اعتماد رئيس باكستان لإصلاحات أكثر أهمية منذ ما يزيد عن مئة عام. وقد سمح للأحزاب السياسية بالعمل في تلك المناطق وعرقلت سلطة الهيئات المحلية في فرض العقوبات على المواطنين. في مايو من العام ٢٠١٣، خاض المرشّحون عن المناطق القبلية الانتخابات الوطنية للمرة الأولى. ولا يزال المعهد الديمقراطي الوطني يعمل مع ائتلاف واسع من الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني من أجل إدماج المناطق القبلية في الحياة الباكستانية وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. بعد أن بقيت المرأة مهمّشةً بسبب قوانين العهد الاستعماري.

في **كينيا**، توفي ١٥٠٠ شخص وتشرد ٦٠٠ ألف بسبب أعمال العنف التي تلت الانتخابات العامة للبلاد في العام ٢٠٠٧. وبهدف تخفيف احتمالات العنف في فترة الانتخابات بعد مضيّ ست سنوات، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الأحزاب السياسية لجمع حوالى ألف ناشط حزبي من مختلف الأطياف. وكان بعضهم قد شارك في أعمال العنف بعد الانتخابات. من أجل معالجة الحاجات الملحة التي يتعرّض لها الشباب مثل البطالة، وسوء الموادّ، والحرمان من الحقوق. كجزء من منتدى الشباب المشترك بين الأحزاب. التابع للمعهد الديمقراطي الوطني. تعهد الكينيّون بصون السلام والتسامح. ما ساهم في عقد انتخابات غير عنيفة في العام ٢٠١٣.



الشباب الكينيون يتعهدون باللاعنف

انطلاقاً من موقعه كمنظمة غير حكومية، يستفيد المعهد الديمقراطي الوطني من علاقاته مع القادة المنتخبين، والمنظمات المدنية، والأحزاب السياسية، من مختلف الأطياف الديمقراطية ليجمع بين مجموعاتٍ منفصلة من الدول ومن حول العالم لتوفير النصح وتشارك الأفكار. وحلّ المشاكل.

في العام ١٩٩٧، سافر القادة السياسيون **إيرلندا الشمالية** إلى موقع بعيدٍ خارج كايب تاون في **جنوب أفريقيا** حيث، وللمرة الأولى، جلس الممثلون عن الفصائل الكاثوليكية والبروتستانت معاً على المائدة نفسها لتبادل الحديث. وفي اللقاء، المدعوم من المعهد الديمقراطي الوطني، استمع الزوّار مباشرةً إلى كيفية خوض القادة السياسيين في جنوب أفريقيا السلام من خلال التسوية والمصالحة. وكان بين المشاركين نيلسون مانديلا. وقد عقد الاجتماع قبل أقلّ من سنة على توقيع اتفاق سلام الجمعة العظيمة التاريخي لشمال إيرلندا. ويقول أحد الموقعين: «لم يمرّ يوم واحد أثناء المحادثات لم تتم الإشارة فيه إلى التجربة الجنوب أفريقية. لقد كانت نقطةً محوريةً في حياتنا.»

وقد كانت المناطق القبلية الخاضعة للإدارة



مشاركة المرأة الباكستانية في الحياة السياسية

مبادرات عالمية

١٢

ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في إنشاء الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين، التي تعزز التعاون بين المنظمات المدنية غير المنحازة من حول العالم. فقد التحق ما يزيد عن ١٩٠ من المجموعات المدنية الوطنية التي تمثل ثلاثة ملايين مراقب في ٧٩ دولة تعمل على حماية نزاهة الانتخابات بمجتمع الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين منذ انطلاقتها في العام ٢٠٠٩.



GNDEM
GLOBAL NETWORK OF DOMESTIC ELECTION MONITORS

عمل المعهد الديمقراطي الوطني، من خلال عملية تعاونية إلكترونية على تيسير عملية صياغة إعلان الانفتاح البرلماني، وهو دليل خاص بالحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية بزيادة شفافية الحكم والاستجابة له. يلقي الإعلان اليوم الدعم من قبل أكثر من ١٤٠ منظمة في ٧٧ دولة.

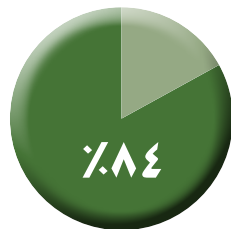
ويعدّ المعهد الديمقراطي الوطني المنظمة الوحيدة التي تتمتع بمكانة رسمية في المجموعات الدولية الأكبر من الأحزاب السياسية الممثلة للإيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية، والليبرالية، والديمقراطية الوسطية. وتمثل هذه المجموعات الدولية الثلاث ما يقارب ٣٥٠ حزبا في ١٥٠ دولة. وتتيح هذه العلاقات للمعهد الديمقراطي الوطني إدراج الأحزاب الراسخة في تشارك الوسائل الديمقراطية وتنظيم الوسائل مع الأحزاب في الديمقراطيات الناشئة.

الانتخابات الموثوق فيها مهمة

يوّد الأفراد اختيار قادتهم من
خلال انتخابات ديمقراطية

٪٩٧	إندونيسيا
٪٩٦	الولايات المتحدة
٪٩١	بولندا
٪٩١	أوكرانيا
٪٩١	جنوب كوريا
٪٨٩	بريطانيا العظمى
٪٨٨	نيجيريا
٪٨٧	فرنسا
٪٨٧	تركيا
٪٨٦	المكسيك
٪٨٦	أذربيجان
٪٨٥	روسيا
٪٨٤	الأراضي الفلسطينية
٪٨٣	الصين
٪٨٢	الأرجنتين
٪٨٠	إيران
٪٧٦	مصر
٪٧١	الأردن
٪٥٤	الهند

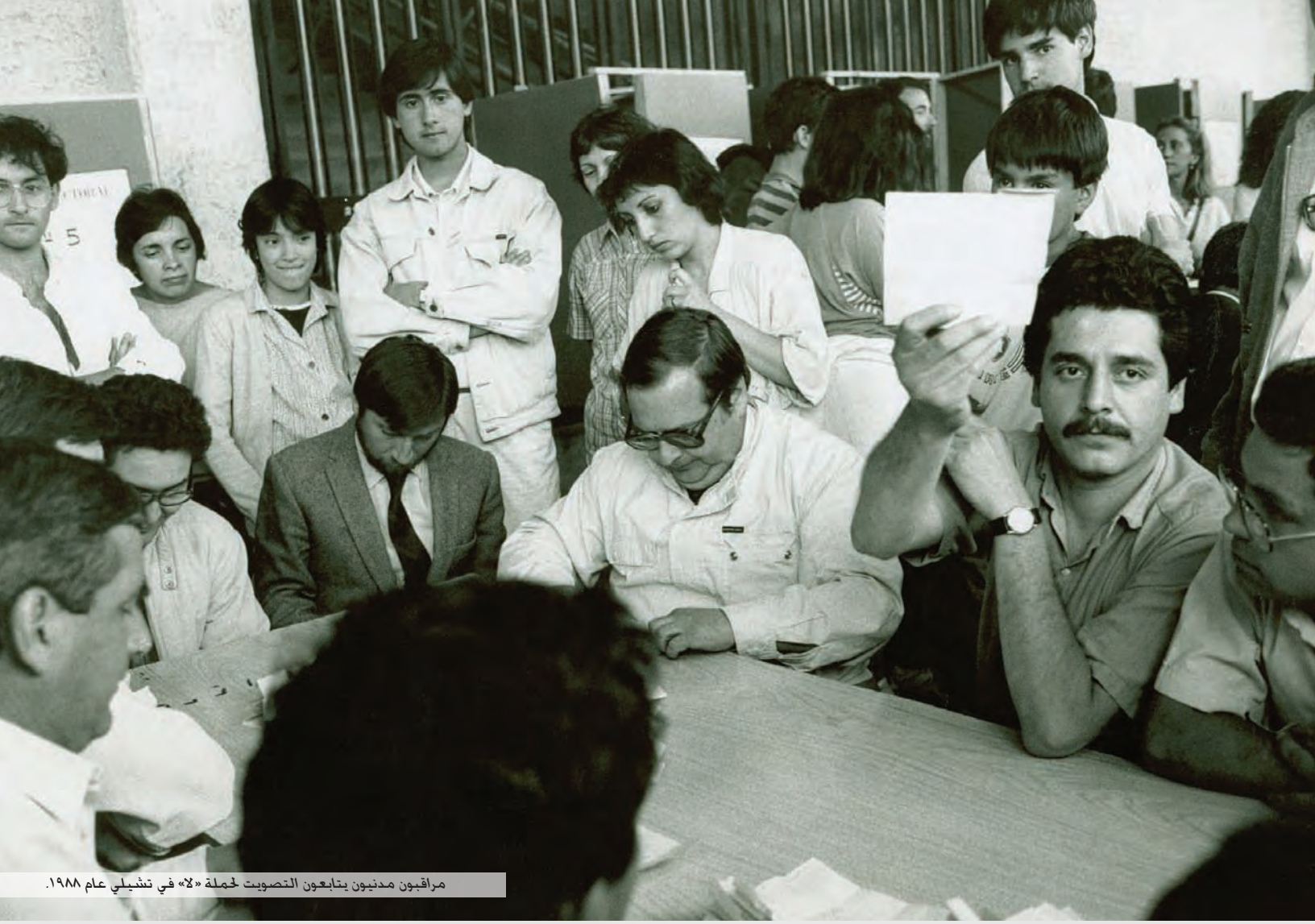
المعدل



تتحدّد شرعية الحكم الديمقراطي إلى حدّ بعيد. من خلال الانتخابات النزيهة. وهي تتعدّى ما يجري خلال اليوم الانتخابي. فالعملية الانتخابية النزيهة تستدعي بيئةً منفتحةً ما قبل الانتخابات يمكن للمواطنين فيها المشاركة من دون خوف أو قمع. وحيث يمكن للأحزاب السياسية والمرشّحين ووسائل الإعلام العمل بحرية. مع هيئة قضائية تزاوّل عملها على نحوٍ عادلٍ وسريع. وهيئات انتخابية تعمل بشكلٍ غير منحاز. منذ بداياته. والمعهد الديمقراطي الوطني يعمل مع منظمات شريكة له من حول العالم حرصاً على أن تعكس الانتخابات إرادة الشعب. هذا العمل. المقصود منه ضمان نزاهة الانتخابات يسهم أيضاً في تعزيز المساءلة الحكومية على المدى الطويل والمشاركة السياسية الشعبية.

منح الاستفتاء العام لسنة ١٩٨٨ في تشيلي المواطنين الفرصة للتصويت بالرفض على محاولات الجنرال أوغستو بيناشيه من أجل تمديد حكمه ما أجبر المجلس العسكري على عقد الانتخابات الحرة الأولى في عقدين من الزمن. وقد كان المعهد الديمقراطي الوطني حاضراً لمساعدة المجموعات التشيلية على تنظيم جدولة الأصوات المتوازنة وهي أداة مدنية قيّمة لتقدير نزاهة عمليات التصويت واحتساب الأصوات والتحقّق من دقة النتائج الرسمية للانتخابات. وقد مارست تلك العملية الضغط على المجلس العسكري من أجل إطلاق النتائج الرسمية. ما أدّى إلى نهاية سلمية للعهد الديكتاتوري العسكري لبينوشيه.

لقد كان المعهد الديمقراطي الوطني رائداً في تطوير جداول احتساب الأصوات. التي أحدثت فرقاً هاماً في عددٍ كبيرٍ من الدول. بما في ذلك **بلغاريا**.



مراقبون مدنيون يتابعون التصويت لحملة «لا» في تشيلي عام ١٩٨٨.

أصبحت فيه الحوارات جزءاً مقبولاً ومتوقفاً في الانتخابات في أجزاء كثيرة من حول العالم. ليست نظاماً سائداً في الأنظمة الديمقراطية الناشئة والانتقالية، حيث ليس من المعتاد رؤية المرشحين يواجهون بعضهم البعض. جدير بالذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني ولجنة المناظرات الرئاسية درجا منذ العام ١٩٩٤ على تقديم المساعدة لمعدّي المناظرات في أكثر من ٣٥ دولة لتنظيم حوالي ٣٠٠ مناظرة لكافة مستويات المناصب المنتخبة - من الرئيس إلى عضو البرلمان ورئيس البلدية. وقد شملت جهودهما المشاركة في تأسيس شبكة المناظرات الدولية التي ضمت ١٨ دولة والتي تسمح لمجموعات النقاش بمساعدة بعضها البعض حول مجموعة من القضايا بما في ذلك إنتاج برامج البث المباشر على الشاشات التلفزيونية الوطنية، وإعداد نماذج إعلامية واختيار منسّطين غير منحازين، ومعالجة غيرها من التحديات الإنتاجية والتنظيمية.

وجورجيا، وغانا، والهندوراس، وإندونيسيا، وكينيا، والجبل الأسود، ونيجيريا، وبنما، والبيرو، وزامبيا، وزيمبابواي. بالإضافة إلى تشيلي.

بالإجمال، ضافر المعهد الجهود مع أكثر من ٣٠٠ منظمة وائتلاف لمراقبة الانتخابات من أجل تدريب ونشر ما يزيد عن ٣ مليون مراقب غير منحاز في أكثر من ٨٥ دولة. تولّى المعهد مراقبة ٣٤٠ دورة انتخابية ونظّم أكثر من ١٥٠ بعثة دولية لمراقبة الانتخابات إلى ٦٢ دولة.

كما قام المعهد، بالاشتراك مع لجنة المناظرات الرئاسية بقيادة دور رائد في حركة عالمية من أجل تنظيم الحوارات السياسية، ما يساعد الناخبين على اتخاذ خيارات واعية، والتقليص من العنف، لا سيما في حالات ما بعد النزاع، وتشجيع المرشحين من أجل التركيز على القضايا، عوضاً عن الشخصيات أو الولاعات الإثنية. في وقتٍ

الديمقراطية من دون نساء أمر مستحيل

النساء في البرلمانات الوطنية



المصدر: Inter-Parliamentary Union

صحيح أنّ النساء يشكّلن نصف سكان العالم، ولكن يبقى تمثيلهنّ متدنياً كناخبات، وقائدات حزبيات، ومسؤولات منتخبات. فنسبة ٢٠٪ فقط من البرلمانيين من حول العالم من النساء. مهما يكن من أمر، تثبت الأدلة بشكلٍ دامغ أنه وبمجرّد انتخاب عدد أكبر من النساء، تختبر الدول معايير أعلى لمستوى المعيشة؛ وتعالج أولويات العائلة والنساء والأقليات وتنمو الثقة في الديمقراطية. في أماكن منوّعة كما في **كرواتيا، والمغرب، ورواندا، وجنوب أفريقيا، وتيمور الشرقية**، أدّت الزيادة في عدد التشريعات إلى اعتماد تشريع تتعلق بمكافحة التمييز والعنف المنزلي، والإرث، ودعم الطفولة.

لطالما كان تمكين المرأة في السياسة رسالةً يعمل المعهد الديمقراطي الوطني على تحقيقها منذ تأسيسه. يعمل المعهد مع النساء في البرلمانات، والمنظمات المدنية والأحزاب السياسية لمساعدتها

من أجل بناء المهارات للاضطلاع بدور سياسي أعظم. وغالباً ما تتسم الأحزاب، والتي تعتبر الطريق الأول للنساء للاضطلاع بالمناصب المنتخبة بهرمية معقدة وقيادة مترسّخة تبعد النساء عن المشاركة. في الأنظمة البرلمانية، غالباً ما توضع النساء في أسفل القوائم الحزبية فمن غير المرجّح أن تنتخب فتستبعد عن المناصب القيادية وتطوّر البرامج. تدعم برامج المعهد الديمقراطي الوطني الإصلاح الحزبي من أجل إزالة العقبات أمام وصول المرأة إلى القيادة وبالتالي بلوغ المناصب المنتخبة.

في **غواتيمالا**، تشكّل النساء الأصليات من حضارة المايا ٢٠٪ من السكان إلاّ أنهنّ غالباً ما يعزلن عن العملية السياسية. عندما ترشّحت تيريزا دي جيزوس شوكوويو لمقعد تشريعي، لم تفز، ولكنها تابرت، وقد ساعدتها الدورات التي شاركت فيها في الأكاديمية السياسية للنساء الأصليات بإنشاء





قائدات من ١٠ أحزاب كبرى في النيبال يشاركن في تدريب على الحملات

المعهد الديمقراطي الوطني زيارةً إلى ستوكهولم لقادة الحزب الجورجي من أجل تعريفهم على الوسائل المستخدمة في السويد من أجل زيادة عدد النساء في القوائم الحزبية وفي المناصب القيادية. بعد عودتهم، اقترح أحد الأعضاء في البرلمان تعديلاً أقرّ في العام ٢٠١١ وقرّ حوالي ١٠٪ أكثر من تمويل الدولة للأحزاب وقد تضمّنت لوائح المرشّحين ٢٠٪ على الأقلّ من النساء. في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠١٢، أوصل الأحزاب أكبر عددٍ ممكن من المرشّحات في التاريخ الجورجي. فازت ١٨ منهن، ما ضاعف تقريباً عدد النساء الإجمالي المنتخبات في البرلمان.

من جهة أخرى، ساهمت **منحة مادلين ك. أولبرايت** التي أنشئت في العام ٢٠٠٥ في مساعدة المنظمات في القواعد الشعبية على تطبيق مبادرات تعزّز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمدنية. ومن الحائزين على منحة الـ ٢٥ ألف دولار في الماضي شبكة دعم القائدات في المجالس البلدية في **المكسيك** ونادي النقاش النسائي في **قيرغيزستان** والشبكة الفرعية لنساء شوكو في **كولومبيا**. وعصبة **بورما** النسائية، ومجموعة ٥٠/٥٠ في **سيراليون**. ومبادرة مواطنات موستار في **البوسنة والهرسك** والمؤتمر الحزبي السياسي للمرأة في **إندونيسيا**.

حملة تلقى الصدى لدى المواطنين. وقد استخدمت تلك المهارات لتكون ناشطةً في حزبها السياسي. وقد قادها تفانيها لأن يعيّنها الرئيس أوتو بيريز حاكمةً لدائرة ساكاتيبكيز. وكانت واحدةً من بين ثلاث نساء، والمرأة الأصلية الوحيدة، التي تعيّن في ذلك المنصب وقتئذٍ. وقد اعتمدت شوكويو مقارنةً عمليةً للحكم وأملت في أن تكون قدوةً لنساء أخريات يطمحن إلى المناصب السياسية. وقد أعلنت على مسامح الجمهور في التعيين: «جازفي في الترشّح للانتخابات. فلا بد للمرأة من المثابرة».

في **النيبال**، شكّلت أربع منظمات مدنية، بدعمٍ من المعهد الديمقراطي الوطني، اللجنة من أجل ٣٣٪ نساء للمساعدة في التغلب على قرار اتخذه كبار أعضاء الحزب يقلّص من عدد النساء في الجمعية التأسيسية الوطنية التي كانت ٣٣٪ في البرلمان الماضي. كان ذلك القرار يؤثر على انتخابات العام ٢٠١٣ وكان مهماً جداً لأنّ الجمعية كانت ستتولّى مسؤولية صياغة دستور جديد. أنتجت اللجنة إعلانات عبر الراديو والتلفزيون حول الحاجة لمزيد من النساء في الحكومة لتعكس المجتمع ونشرت صفحةً كاملةً في الصحف النيبالية دعمت حملات ١٤٦ امرأة مرشّحة. وقد استخدمت منظمة الديمقراطية ورصد الانتخابات وهي منظمة مراقبة مدنية مسرح المدرسة وتهيئة الناخبين في المهرجانات النسائية لتشجيع النساء على التصويت. وقد عقد المعهد الديمقراطي الوطني برامج تدريبية للمرشّحات. عندما عقدت الجمعية جلساتها في العام ٢٠١٤، كان لدى النساء فخر كبير. فشغلن حوالي ٣٠٪ - أي ١٧٢ من أصل ٥٧٥ - من المقاعد المتنافس عليها.

في **جورجيا**، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ١٤ حزباً سياسياً لتوقيع خطة العمل العالمية فوزوا مع النساء التي توصي بإصلاحاتٍ داخلية لتعزيز مشاركة المرأة. وقد عمل أحد الأحزاب على إنشاء لجنة للمرأة تتولّى الإشراف على قضايا الجنسين؛ وقام حزب آخر بتعديل نظامه الأساسي لتكون رئيسة الجناح النسائي من الأعضاء الذين يصوّتون في هيئة صنع القرارات. في العام ٢٠١١، نظّم



الديمقراطية القوية تأخذ في الحسبان المجموعات المهمّشة



المصدر: UNDP Human Development Report 2013

سياسياً بسبب الأماط الاجتماعية المترسّخة أو الانحيازات الثقافية. يقدم المعهد الديمقراطي الوطني الدعم اللازم للجهود الأيلة إلى إلغاء العوائق التي تقف في وجه المجموعات المهمّشة

في دول عدة. تعتبر شرائح كبيرة من السكان والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأقليات الإثنية والدينية ومجتمع المثليات والمثاليين ومزدوجي الجنس ومغايري الهوية الجنسية مهمّشة

بغية منحها صوتاً في السياسة.

في الأردن، تتطلب مجموعات النقاش حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ٤٤٠٠ طالباً في ١٤ جامعة. وبما أن النشاط السياسي محظور في حرم الجامعات، توفر هذه النقاشات فرصاً نادرة للطلاب من أجل الدخول في نقاشات حول الإصلاح السياسي في الأردن. ومن خلال برنامج «أنا أشارك» التابع للمعهد الديمقراطي الوطني، تمكن الطلاب من عقد لقاءات مع صناع القرار وأعضاء البرلمان في مؤامد مستديرة ولقاءات عامة وقاموا بزيارة منظمات محلية من أجل مناقشة قضايا متنوعة من الانتخابات البرلمانية إلى الإصلاحات الاقتصادية. كما شاركوا في أكثر من ١٥ مبادرة تابعة من الشباب تنوع من تخفيض سن الترشح للبرلمان إلى بناء المنحدرات للطلاب المعوقين في الجامعات. وقد وصل البرنامج إلى أوجه في نقاش الكلية الأول مع فرق من كل جامعة تنافست أمام زملاء على المسرح الوطني. وقد تستى لطالبيين من برنامج أشارك تنظيم نقاش بين الأعضاء في البرلمان ومجتمعاتهم.

يقطن ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان العالم المعوقين في الدول النامية والخارجة من الصراعات حيث يكونون في معظم الأحيان عاجزين عن التأثير في القرارات التي تتناول أوضاعهم ورفاههم. في **مقدونيا**، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في تدريب إحدى المنظمات الوطنية المعنية بشؤون المعوقين، بوراكا، حول التوعية العامة، والعلاقات الإعلامية، والمدافعة التشريعية. وقد بلغت الحملة الخاصة بالمنظمة أوجها في مصادقة البرلمان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات التي تمنح الأشخاص المعوقين الحق في المعاملة المتساوية بموجب القانون.

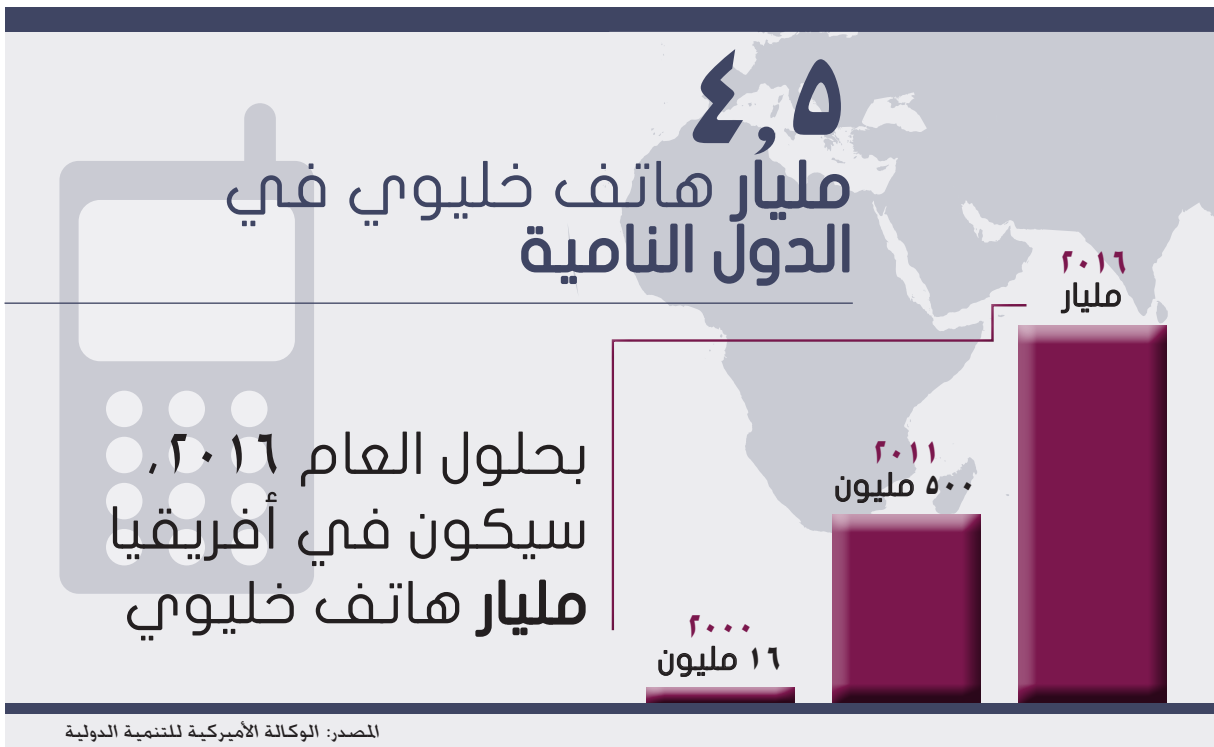
في **سلوفاكيا**، صنع بيتر بولاك التاريخ في العام ٢٠١٢ عندما فاز بمقعد في البرلمان باعتباره المواطن الأول من أقلية الروما الذي ينتخب في منصب على مستوى الأمة. ففي منطقة يحرم فيها الكثيرون من حقوق الإنسان الأساسية، طبع انتصار بولاك

أوج مسيرة كاملة من عقد من الزمن قضاه في التنظيم على مستوى القواعد الشعبية، وبناء الائتلافات، وانتصارات وشبكة عند صندوق الاقتراع. في العام ٢٠٠١، شارك بولاك في أكاديميات قيادة الشباب التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني، فتلقن مهارات استخدمها ليتبع مسيرة سياسية ويتواصل مع الناشطين من مختلف أرجاء المنطقة الذين يشاركونه العقلية نفسها. في العام ٢٠٠٥، ترشح للانتخابات الإقليمية، وقاد الحملة الأولى من دار إلى دار في مخيمات مجزأة للروما. خسر بنسبة ٢٠٠ صوتاً ولكن لم يمنعه ذلك الأمر من أن يترشح ثانية في العام ٢٠٠٩ للحكومة الإقليمية. لم يحالفه النجاح مرة بعد ولكن الحملة زادت من وجوده بين الناخبين من الروما وغير الروما. أخيراً في العام ٢٠١٢، انتخب بولاك في البرلمان الوطني وقد علّق على ذلك: «يتمثل أحد الأسباب في انتخابي في واقع أن حزياً قوياً ولو أنه جديد وغير تقليدي قد وضعني في منصب عالٍ على لائحة الحزب الانتخابية وقدّم لي الدعم كمرشح عن الروما بشكل عام». فكانت مهاراته السياسية وظهوره العالي هي التي أوصلت بولاك إلى ما وصل إليه.



التكنولوجيا تغيّر وجه الديمقراطية

٢٠



للمعهد الديمقراطي الوطني تاريخ طويل في المساعدة على إنشاء وتطوير الوسائل التكنولوجية التي تمكّن المؤسسات من التفاعل بشكل أكبر مع المواطنين. عندما تم إقرار **دستور جنوب أفريقيا** في العام ١٩٩٦، دعت الحاجة إلى اعتماد سياسة وطنية تكون مراعية للهموم المحلية، وتلقّي الهيئة التشريعية الوطنية في كاياب تاون مساهمات من الهيئات التشريعية المحلية في الأقاليم التسعة في البلاد. لكنّ هذه العملية اصطدمت بتردي مستوى التواصل بين الأطراف، فما كان من

خلّفت الابتكارات في مجال التكنولوجيا والإعلام الاجتماعي تأثيراً ملحوظاً على الديمقراطية عالمياً. فقد ساعدت التكنولوجيا المواطنين على إيصال صوتهم ومحاسبة الحكومات. لكن بينما بدأ المواطنون يستفيدون من الابتكارات التكنولوجية، كانت العديد من المؤسسات الديمقراطية - من حكومات وبرلمانات وأحزاب سياسية - بطيئة في التفاعل مع هذه المستجدات، حيث بقيت في أغلب الأحيان تعتمد عمليات مرّ عليها الزمن كي تلبّي مطالب المواطنين المتزايدة.



في أسبوع المرأة في كوسوفو

تنفيذيين في شركات تكنولوجيا وخبراء في شؤون الانتقال الديمقراطي. فناقش المشاركون كيف يمكن للحكومات والمواطنين أن يستخدموا التكنولوجيا للتعاون في ما بينهم من أجل حلّ المشاكل اليومية. على سبيل المثال، قام المشاركون بمراجعة بعض المنصات الإلكترونية مثل «iPaidABribe.com» الهندية التي تجمع مصادر البيانات المتعلقة بمعدّل حدوث الفساد في الحكومة وطبيعته. كما تعقّقوا أيضاً في كيفية تحسين مبادرات «البيانات المفتوحة» لإدارة الحكم الديمقراطي.

يكرّم المعهد الديمقراطي الوطني، خلال حفل عشاء توزيع جوائز الديمقراطية بمناسبة العيد الثلاثين للمعهد، بعنوان «المبدعون في مجال المجتمع المدني»- وهم ٢١ مسؤولاً حكومياً وقائداً سياسياً وصاحب مشروع وناشطاً مدنياً من ١٣ دولة تصدّروا قائمة الجهود المبذولة لاستخدام التكنولوجيا بهدف توسيع نطاق مشاركة المواطنين وجعل الحكومات أكثر شفافية وقابلية للمساءلة. من المتكلمين البارزين في الحفل جاك دورسي المشارك في تأسيس موقع «تويتر»، وطوماس إلفر رئيس إستونيا.

حرصاً من المعهد الديمقراطي الوطني على اعتماد أفضل الممارسات في برامجه، افتتح مكتباً في «سيليكون فالي» في العام ٢٠١٣ لتوطيد وتوسيع شراكاته مع المبتكرين في مجال التكنولوجيا. من هؤلاء، شركات كبيرة مثل «غوغل» و«فايسبوك»، ومؤسسات ومستثمرين لهم وقعهم الاجتماعي مثل «Google.org» وشبكة «أوميدبار»، بالإضافة إلى شركات ناشئة مثل «Telerivet» و«Crimson Hexagon»، وشركاء أكاديميين مثل جامعة ستانفورد وجامعة كاليفورنيا، بيركلي.

المعهد الديمقراطي الوطني وبرلمان جنوب أفريقيا إلا أن تعاوننا مع شركة «مايكروسوفت» والوكالة الأميركية للتنمية الدولية من أجل إنشاء موقع «NCOP Online» الذي قدّم لأعضاء الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، وموظفيها- والشعب بشكل عام- فرصة للوصول إلى المعلومات التشريعية فوراً. فساهمت النتيجة التي سُمّيت بحسب صحيفة في جوهانسبرغ، «الديمقراطية بكبسة زر»، في إيجاد روابط بين أول أعضاء هيئات تشريعية محلية منتخبين بالطريقة الديمقراطية في جنوب أفريقيا ونظرائهم على المستوى الوطني. كما أرسيت تقليداً يقوم على استخدام الإنترنت لجعل البرلمان أكثر انفتاحاً.

تعاون المعهد الديمقراطي الوطني، في الآونة الأخيرة، مع مركز شفافية البحث والمساءلة في **صربيا**، بهدف إنشاء «مقياس للحقيقة» يساعد الشعب في محاسبة السياسيين. في هذا الإطار، يقوم الموقع الإلكتروني بتقييم التصريحات العامة التي يدلي بها أصحاب المناصب، من حيث صدقها وتماسكها وإيفائها للوعود التي يطلقونها خلال الحملات. وقد استقبل الموقع أكثر من ٩٠٠ ألف زيارة مختلفة بحلول نهاية العام ٢٠١٣.

سعيًا منه لإثبات قيادته في مجال التكنولوجيا بهدف تطوير مستوى الشفافية ومشاركة المواطنين، يؤدي المعهد الديمقراطي الوطني، بالتعاون مع الكونغرس التشيلي، دور الرئيس الشريك لمجموعة العمل المعنيّة بالانفتاح التشريعي ضمن شراكة الحكومة المفتوحة التي تسعى إلى تحسين مستوى مشاركة المواطنين في صنع السياسات. وتضمّ هذه الشراكة حكومات وبرلمانات ومنظمات مجتمع مدني من أكثر من ٢٠ دولة.

ضمن إطار جهود المعهد لتسخير التكنولوجيا لما يصبّ في مصلحة التنمية الديمقراطية، شارك في استضافة مؤتمر في «سيليكون فالي» عام ٢٠١٣، بعنوان «الحكم الديمقراطي في عالم قائم على التكنولوجيا». جمع المؤتمر شخصيات سياسية أميركية ودولية رفيعة المستوى، فضلاً عن مسؤولين

الدعم الديمقراطي اليوم وغداً

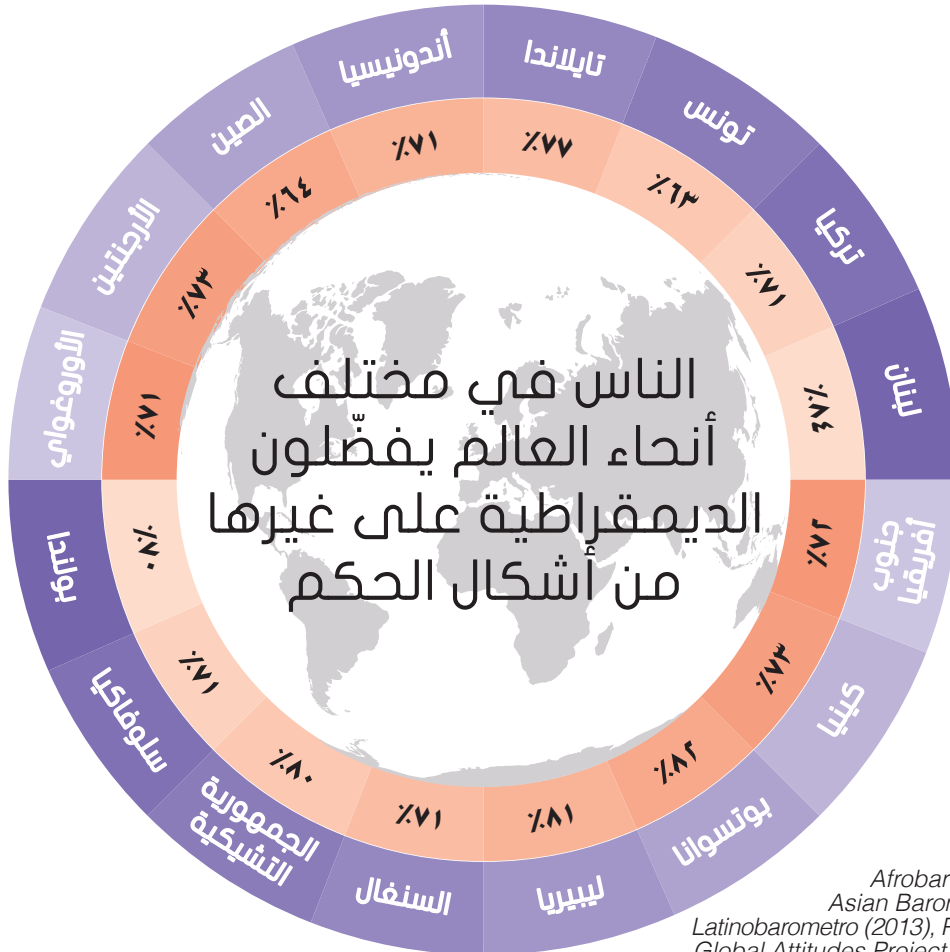
مع أنّ الديمقراطية هي شكل الحكم الأكثر استقراراً على المدى الطويل، إلا أنها أحد أشكال الحكم الأكثر هشاشة على المدى



القصير.

-- مادلين أولبرايت

٢٢



المصدر: Afrobarometer, Asian Barometer (2011), Latinobarometro (2013), Pew Research Global Attitudes Project (2009, 2013)

١٠٠ جنسية. يشكّل المعهد جزءاً من شبكة عالمية من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المشاركة في دعم جهود الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

يتشرّف المعهد بالانضمام إلى آلاف الديمقراطيين البواسل في مختلف أنحاء العالم الذين يكافحون، متحمّلين مصاعب هائلة في أغلب الأحيان، من أجل بناء حياة أفضل لأقرانهم المواطنين وإيجاد عالم أكثر سلماً وازدهاراً.

منذ تأسيس المعهد الديمقراطي الوطني، التزم بالمبادئ التي تتيح للأشخاص العيش في مجتمعات حرّة ومفتوحة. فعمل المعهد، بالتعاون مع منظماته الشقيقة المنضوية ضمن إطار الصندوق الوطني للديمقراطية، ملتزماً بفكرة أنّ الديمقراطية لا تتجزأ عن الكرامة الإنسانية والسلام.

صحيح أنّ الديمقراطية مفهوم عالمي له تجليات متنوّعة، لكنّ حسناته بالمقارنة مع بقية أشكال الحكم أصبحت معترفاً بها عالمياً. فأصبح بإمكان الدول الملتحقة بمجتمع الأنظمة الديمقراطية أن تعتمد على حلفائها الطبيعيين وعلى نظام دعم ناشط لأنّ بقية الدول تبدي اهتمامها وتراقب ما يحدث.

خلال السنوات الماضية، أنشأ عددٌ متزايدٌ من الدول والمنظمات الحكومية الدولية مبادرات جديدة لدعم الديمقراطية. يصل هذا الدعم من مصادر متعددة وهو فعّال من حيث الكلفة ويخلف أثراً. في هذا الإطار، أجريت دراسة في العام ٢٠٠٦ لمراجعة نشاطات الديمقراطية وبرامج إدارة الحكم التي مولتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية طيلة عقد من الزمن. فأفادت أنّ استثماراً بقيمة مليون دولار أدى إلى تعزيز الديمقراطية بنسبة تفوق التحسينات المتوقعة بـ ٥٠٪.

يتقدّم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر من الصندوق الوطني للديمقراطية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الأميركية، فضلاً عن الأفراد والمؤسسات، والنيابات العمالية، والشركات والمنظمات التي تدعم عمله. كما يشكر أيضاً المئات من المتطوّعين في الولايات المتحدة وعبر العالم على مساهماتهم في برامجه، خاصّةً وأنّ استعدادهم للعمل وتبادلهم المعارف والخبرات قد أغنى برامج المعهد وشركائه عبر العالم.

على مرّ السنوات، عمل المعهد الديمقراطي الوطني في ١٣٢ دولة وإقليماً، اليوم، بمساعدة موظّفين من



البلدان التي عمل فيها المعهد الديمقراطي الوطني

٢٤

السلفادور	بوروندي	أثيوبيا
سلوفاكيا	البوسنة والهرسك	أذربيجان
سلوفينيا	بولندا	الأراضي الفلسطينية
السنغال	بوليفيا	الأرجنتين
سوازيلاند	البيرو	الأردن
السودان	بيلاروسيا	أرمينيا
سوريا	تايلاند	إستونيا
السيشيل	تايوان	إسرائيل
سيراليون	تركيا	أفغانستان
صربيا	تشيلي	الإكوادور
الصومال	تنزانيا	ألبانيا
الصين/هونغ كونغ	توغو	أندونيسيا
طاجكستان	تونس	أنغولا
العراق	تيمور الشرقية	الأوروغواي
الغابون	جامايكا	أوزبكستان
غامبيا	الجبل الأسود	أوغندا
غانا	الجزائر	أوكرانيا
غواتيمالا	جزر القمر	إيران
غويانا	جمهورية أفريقيا الوسطى	إيرلندا الشمالية
غينيا	الجمهورية التشيكية	بابوا غينيا الجديدة
غينيا-بيساو	الجمهورية الدومينيكية	باراغواي
فنزويلا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	باكستان
الفلبين	جنوب أفريقيا	باناما
قطر	جنوب السودان	البحرين
قيرغيزستان	جورجيا	البرازيل
كازاخستان	رواندا	بلجيكا
الكاميرون	روسيا	بلغاريا
كرواتيا	رومانيا	بنغلادش
كمبوديا	زامبيا	بنين
كوبا	زمبابوي	بوتسوانا
كوريا الجنوبية	ساحل العاج	بوركينافاسو
كوستاريكا	سري لنكا	بورما

ناميبيا
النيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
الهندوراس
اليمن

مالي
ماليزيا
المجر
مدغشقر
مصر
المغرب
مقدونيا
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
مولدوفا

كوسوفو
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
ليبيا
ليبيريا
ليتوانيا
ليسوتو
المالديف



المنشورات

منذ إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني، قام بإصدار دراسات، ومواد تدريبية، وكتيبات، وتقارير ساعدت في تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات حول الديمقراطية. من الأمثلة على ذلك كتيبات عن مراقبة الانتخابات، وتطوير القوانين الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وأدلة خاصة بمشاركة المواطنين، والعمل الديمقراطي للأحزاب السياسية، ومشاركة المرأة في السياسة. تركز مجموعة من المنشورات على برامج محددة خاصة بالدول التي يعمل فيها المعهد الديمقراطي الوطني. إلى جانب المنشورات المعدة أدناه، يمكن الاطلاع على كامل منشورات المكتبة التي تتضمن الآلاف من المنشورات على الرابط التالي: www.ndi.org/publications

«مراقبة العملية السياسية: أدوات وتقنيات للناشطين»، و«مراقبة العملية السياسية: التفكير في النتائج وكيفية مكن قياسها». يتضمّن هذان الدليلان عدّة كاملة لمساعدة المواطنين في مختلف جوانب المبادرات التي ترمي إلى تعزيز المساءلة الحكومية.

«تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية»، «كيف تقوم المنظّمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء»، «بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين»، «مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية»، «الفرز السريع ومراقبة الانتخابات»، «تطبيق ومراقبة تقنيات التصويت والفرز الإلكتروني». تقدّم هذه الكتيبات إرشادات مفصّلة بشأن كل خطوة من خطوات مراقبة الانتخابات والإبلاغ عنها لمجموعات المواطنين والأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين.

«تعزيز المساءلة الديمقراطية ومشاركة المواطنين والوصول إلى المعلومات»، «نحو تطوير المعايير الدولية للهيئات التشريعية الديمقراطية». يتمنّ الدليل الأول في عمل 191 منظمة مراقبة نيابية، مسلّطاً الضوء على التوجهات والمقاربات وأفضل الممارسات المعنّية بالمراقبة؛ فيما يعتبر الدليل الثاني أساساً لناقشة المعايير المتعلقة بالهيئات التشريعية الديمقراطية.

«الديمقراطية في مواجهة التغيير: دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية». استناداً إلى خبرته الطويلة في دعم مشاركة المرأة في السياسة، يصدر المعهد الديمقراطي الوطني هذا الدليل لأهل





الاختصاص في مجال الديمقراطية لمساعدتهم في تطوير وتنفيذ برامج فعالة تشجّع المرأة على الدخول في مجال الحكومة والسياسة.

«الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية». تعرض هذه السلسلة المؤلفة من سبعة أعداد بحثاً واستنتاجات بشأن أبرز جوانب تنظيم الأحزاب السياسية. بما في ذلك قوانين الأحزاب والديمقراطية داخل الحزب، ووسائل الاتصال، واختيار المرشحين، والكتل البرلمانية، وصياغة السياسات الحزبية.

قائمة المنشورات العربية، المعهد الديمقراطي الوطني هو أكبر ناشر للموارد والمراجع التي تتناول موضوع الدعم الديمقراطي باللغة العربية حول العالم. فقد أشرف مركز المنشورات العربية التابع للمعهد، والكائن في لبنان، على ترجمة وتوزيع أكثر من ٤٠٠ ألف نسخة من المواد والكتيبات التدريبية المتعلقة بالديمقراطية.

الداعمون

يعتبر المعهد الديمقراطي الوطني عن شكره الخاص للدعم المستمر الذي يقدمه الصندوق الوطني للديمقراطية، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الأميركية.

فضلاً عن ذلك، تقدم المساهمات من الحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والشركات، والمنظمات، والأفراد موارد ماسّة تمكّن المعهد من تنفيذ عمله. في هذا الإطار، يتقدّم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر من الجهات التالية:

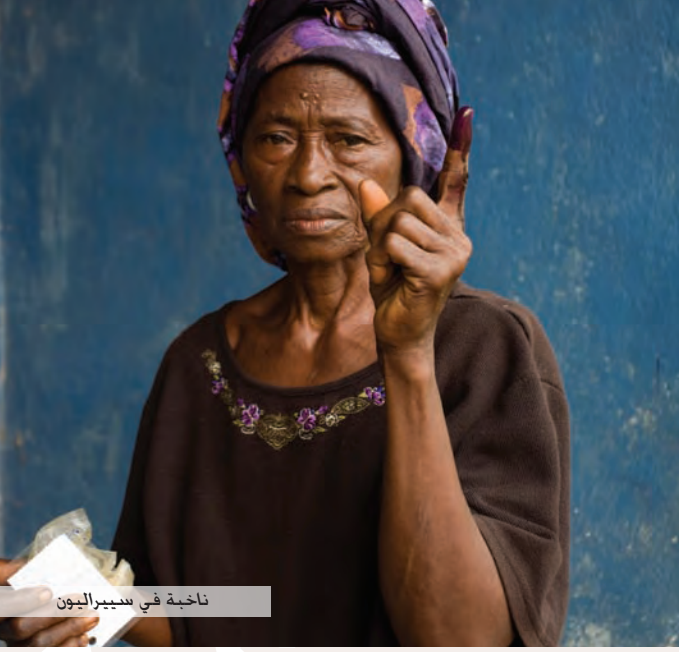
الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف

الاتحاد الأوروبي
برنامج الأغذية العالمي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
حكومة أستراليا
حكومة الجمهورية التشيكية
حكومة الدانمارك
حكومة السويد
حكومة ألمانيا
حكومة المملكة المتحدة
حكومة النرويج
حكومة اليابان
حكومة اليمن
حكومة إيرلندا
حكومة بلجيكا
حكومة سويسرا
حكومة فنلندا
حكومة كندا
حكومة ناميبيا
حكومة هولندا
صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
مجموعة البنك الدولي
مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك
ملكة البحرين
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
منظمة البلدان الأميركية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الشركات والمنظمات والمؤسسات

الاتحاد الأميركي للمدرّسين
الاتحاد الدولي للبنّائين والحرفيين المتحالفين
اتحاد العمل الأميركي ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO)
آرمفليد، هاريسون أند طوماس (AH &T)
ائتلاف القيادة العالمي الأميركي
تويوتا
الحملة الفدرالية المدمجة
حملة عالم أفضل
داي (DAI)
دايمر (Daimler)
ديوك للطاقة (Duke Energy)
سان ترانست
شركة DLA Piper LLP القانونية
شركة PhRMA
شركة أمجن (Amgen)
شركة آي تي أند تي (AT&T)
شركة بال-تيك
شركة بفيزر (Pfizer Inc.)
شركة بوينغ
شركة جنرال إلكتريك
شركة فارما (PhRMA)
شركة كوكا كولا
شركة لازار كابلان الدولية
شركة لوكهيد مارتن
شركة ليز كليربورن
شركة مانات، فيلبس وفيليبس
شركة مايكروسوفت
شركة نورفولك ساوثرن
شيفرون
الصندوق التايواني للديمقراطية

صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة
صندوق وولفينسون الأسري
غرينبرغ كوينلان روزنر
غوغل
غولدمان ساكس
فايسبوك
فيزا
كرياتيف آسوشياتس إنترناشنول (Creative Associates International)
كريسا وشركاؤها (Cresa Partners)
مارينير للطاقة (.Mariner Energy Inc.)
مجموعة بالادين كابيتال
مجموعة غلوفر بارك
معهد الماسونية الدولي
معهد المجتمع المفتوح
مكتب الممثل الاقتصادي والثقافي في تايبيه
مؤسسة بيل وميليندا غايتس
مؤسسة كاران-وايس (Karan-Weiss)
مؤسسة كوفلر/بيتر وجودي كوفلر
مؤسسة هارمان الأسرية
هانت ألترناتيفز فاند (Hunt Alternatives Fund)
هيومانيتي يوناييتد
ووالمارت
ويسترن يونيون
يونيتي ريسورسز غروب (Unity Resources Group)



ناخبة في سيبيراليون

الأفراد

جون س. لو
جون م. شالكاشفيلي
جيرالدين أ. فيرارو
دان أبراهامز
دايفيد بلوف
دنيس أوبراين
دوروثي أ. والش
دوغلاس س. أهلرز
دوغلاس هاتواي
دي دي ليا
دي دي مايرز
راجيف ك. فرناندو
راي محمود
رايتشيل هورويتز
روبرت أبرنتي
روبرت ك. ستيل
روبرت ليبراتوري
روبن كارنهان
ريتشارد بلوم
ريتشارد ن. غاردنر
سام جيدنسون
ستيفان ويسنانت
سكوت هوبلي
سكوت والاس
سوزان بروفي
سوزان جورج
سينتيا ماير
شاري ك. براين
شيرلي روبنسون هول
صامويل كيسال
طوم كارتر
طوماس أ. داشل
طوماس أ. ميليا
طوني ج. فيرستانديغ
غريغوري ب. كريغ
فرانسييس د. كوك
فرانك ف. إسلام
فرانك م. كونر الثالث
كارول ه. شارير
كيرك ب. غريغرسون
كينيث ميلي
لورا شولتز
لوري فولتن

أرتورو أ. فالينزو
إريك كيسلر
إستر كوبرسميث
أغنيس غاند
ألفونسو فاجول
إليزابيث باغلي
إليزابيث س. كلارك
إليزابيث ستيفنز
إليزابيث غالفن
إليوت كوليك
آن و. ماكنلتي
أندرو طوبياس
آني بورنز
أوليفيا باركلي-جونز
آيدي غوتاغ
آيرين روث
إيفان دوهرتي
إيلين ك. شوكاس
إيلين شيلدز-وست
آبي كونروي
باتريك ج. غريفين
باربرا ف. لي
براين س. سنيدر
برنارد أرونسون
برنارد أوشنر
برين سايمون
بنجامين أبراهامز
بيتر د. هارت
توري طوماس
تيرينس تودمان
تينا هوستوفيتش
جانيل كوزينو
جاي ساندرليك
جيمس ل. لوبلان
جوان هالفاجيان
جودي ب. روزنر
جوديث أ. ماكهايل
جوزيف هول
جوفروي غارين
جولي أ. هيل
جون زاكارو

لويس لوريدو
ليستر كراون
ليندا ل. طوماس
ليندا هول داشل
ليونارد لودر
مادلين أولبرايت
مارتن فروست
مارسيلا جونز
مارغو بريتزكر
مارفن فايسبرغ
مارك أ. شيغل
مارك ب. ناتانسون
ماري دوغلاس-فوستر
ماكسين إسحق
مايكل د. راي
مايكل ر. ستيد
مايكل ماكري
موريس تمبلسمان
مورين وايت
مولي رايزر
ميريل فرانك
نانسي روبن
هاريت بابيت
هانس زير
هوارد ب. دين
هيرب كلاين
ويليام ألكساندر
يوجين إيدنبرغ

ساهم كلٌّ من المانحين المذكورين
أعلاه بمبلغ ألف دولار أو أكثر بين ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

الموظفون

الممثلون المقيمون في البلاد

آسيا

أفغانستان
أنس زفيرفر

أندونيسيا
شيرى وولف

باكستان
ساندرا هيوستن

بنغلادش
ريشي داتا

بورما/ميانمار
ريتشارد نوتشيو

تايلاندا
ديبورا هيلي

كمبوديا
لورا ثورنتون

كوريا الجنوبية
كاي سوك

النيبال
كنزة أكرتيت

هونغ كونغ/الصين
كيلفن سبت

أوراسيا
أزريديجان

أرمينيا
جيفهام سارجيسيان
أوزبكستان

أوكرانيا
كاثرين سيسيل

برامج أوروبا الوسطى والشرقية

روبرت هورد
مدير تطوير البرامج

ستيفن ويسنانت
مدير
الأعمال الخيرية

سوزان ماركام
المديرة
مشاركة المرأة في السياسة

ك. سكوت هوبلي
مدير برامج إدارة الحكم

كاثي غيست
مديرة الشؤون العامة

كريس سبنس
المسؤول التقني الأعلى

كريستوفر فومنيوه
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي
برامج وسط وغرب أفريقيا

كيث جينينغز
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي

لورا جويت
المديرة الإقليمية
برامج أوراسيا

ليزلي كامبل
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي
برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ليندا ستيرن
المديرة

المراقبة، التقييم والتعلم

ماري ماركوفيتس
مديرة تنسيق البرامج

هيرناني سنايدر
مدير إدارة المكتب

العاملون في مكتب واشنطن

كينيث ووليك
الرئيس

شاري ك. براين
نائب الرئيس

ساندر شولتز
كبير المسؤولين الماليين

آرون أزلتون
مدير

برامج المشاركة المدنية

إيفان دوهرتي
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي
برامج الأحزاب السياسية

باتريك ميرلو
الشريك الأعلى ومدير البرامج
الانتخابية

بيتر مانيكاس
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي
برامج آسيا

جو غليسون
مدير الأمن العالمي والعمليات

جون م. باليان
مدير الموارد البشرية

جيم سفيغرت
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي
برامج أميركا اللاتينية والبحر
الكاريببي

جينفر غانم
مستشارة

روبرت بينجامين
الشريك الأعلى والمدير الإقليمي

بيلاروسيا
مايكل مورفي (مقيم في ليتوانيا)

تركيا
ديليك أرتوكيل

جورجيا
لويس نافارو

روسيا
ريد نيلسون (مقيم في إستونيا)

قيرغيزستان

كازاخستان
جيس ترك- براون

مولدوفا
أندرو يونغ

أوروبا

ألبانيا
أنا كوفاسيفيك كادوفيك

بروكسيل
دانيال ميتوف

البوسنة والهرسك
نيناد سيموفيك

رومانيا
أليس بوب

سلوفاكيا
زوزونا دزوريكوف بابازوسكي

صربيا
طوم كيللي

كوسوفو
أليكس شافاريا

مقدونيا
كريس هنشو

أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي

البيرو
فيكتور روخاس

غواتيمالا
إدواردو نونيز

كولومبيا
فرانسيسكو هيريرو

المكسيك
كايل غونزاليس

نيكاراغوا
جوليان كيبل

هايتي
جاين هورتيغ

هوندوراس
سلفادور روميرو

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأردن
أريانيت «نيتي» شيهو

تونس
نيكول روزويل

الجزائر
كارين ميروفيتس

سوريا
سالي أبي خليل

الضفة الغربية/غزة
دايف لارسون

العراق
إلفيس زوتيك

لبنان
هيدر ثريان

ليبيا
كارلو بيندا

المغرب
فرانشيسكا بيندا

موريتانيا
ماري إيف بيلودو

اليمن
لورا نيكولز

أفريقيا جنوب الصحراء

بوركينافاسو
أميناتا كاسي

ساحل العاج
دومينيك ديودوني

جمهورية الكونغو الديمقراطية
إيف طومسون

غينيا
آرسين ت. غباغيدي

كينيا
ليزا ماكلين

ليبيريا
أوبري ماكاثشون

ملاوي
تاونا موانيسا

مالي
باديه هيمبا

النيجر
جان نيكو فان أوفيريك

نيجيريا
جاسبر فين

الصومال
محمد عبد الرزاق
(مقيم في كينيا)

جنوب السودان
كسوليسوا سيبكو

أوغندا
سيمون أوسبورن

سيليكون فالي
سارا أو
مثلة الشراكات

المعهد الديمقراطي الوطني - مجلس الإدارة

٣٢

رئيسة مجلس الإدارة
مادلين ك. أولبرايت

نواب الرئيسة
هاريت س. بابيت
طوماس أ. داشل
مارك ب. ناتانسون

أمين السرّ
بارتريك ج. غريفين

أمين الخزانة
يوجين إندبرغ (١٩٣٩-٢٠١٣)

الرئيس
كينيث د. وولاك

إليزابيث باغلي
برنارد و. أرونسون
برين سايون
بيتر كوفلر
ج. براين أتوود
جوان باغيت كالامبوكيديس
جونني كارسون
دونا برازيل
راندي فاينغارتن
راي باركوت
رايتشيل هورويتز
روبرت ج. ليبراتوري
روبن كارناهان
ريتشارد س. بلوم
ريتشارد فيرما
سام جيندسون
سوزان «سوزي» أ. جورج
فالي نصر
ليندا طوماس
مايكل ر. ستيد

موريس تمبلسمان
مورين وايت
نانسي ه. روبن
هوارد بيرمان
هوارد دين

المستشار القانوني
فرانك م. «راستي» كونر الثالث

رؤساء فخريون
بول ج. كيرك الابن
والتر ف. موندال
تشارلز ت. مانات (١٩٣٦-٢٠١١)

اللجنة الاستشارية العليا
ويليام ف. ألكساندر
مايكل د. بارنز
جون براداماس
بيل برادلي
إيمانويل كليفر الثاني
ماريو م. كوومو
باتريشيا م. دريان
كريستوفر ج. دود
مايكل س. دوكاكيس
مارتن فروست
ريتشارد ن. غاردنر
ريتشارد أ. غيبهاردت
جون ت. جويس
بيتر ج. كيلي
بول ج. كيرك الابن
إليوت ف. كوليك
جون لويس
دونالد ف. ماكهنري
أبner ج. ميكفا
تشارلز س. روب
استييان أ. طوريس
أندرو ج. يونغ





المعهد
الديمقراطي
الوطني
للشؤون الدولية

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
455 MASSACHUSETTS AVE., NW, 8TH FLOOR,
WASHINGTON, DC 20001-2621
P: 202.728.5500 | F: 888.875.2887